

تكييف المستجدات في ضوء مقاصد الشريعة

وأثرها في أمن واستقرار المجتمع



بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الرابع

بكلية الشريعة والقانون بطنطا

بعنوان

التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي
(المنعقد في الفترة من ١١ إلى ١٢ أغسطس ٢٠٢١م)

إعداد

د . مبروك بهي الدين رمضان الدعدر

كرسي الملك عبد الله بن عبد العزيز للحسبة وتطبيقاتها المعاصرة

جامعة الملك سعود/ كلية التربية/ قسم الدراسات الإسلامية

موجز عن البحث

قرر العلماء قديماً وحديثاً: أن التكاليف كلّها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم وأخراهم، وأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وأنها ترجيح خير الخيرين وشر الشرين، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، ودفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما، وأن أوامر الشرع تتبع المصالح الخالصة أو الراجحة، ونواهيها تتبع المفاسد الخالصة أو الراجحة.

لهذا فإن الوعي والاهتمام بأهمية تكييف المستجدات وفق مقاصد الشريعة الغراء، وبأهمية تحقيق المصالح وارتباطها ارتباطاً مطرداً بالتشريع في الإسلام، اهتمام يرسم منهج حياة متكامل ومتجدد قائم على ما يُحقّق مصالح المكلفين، ويضمن لهم حياة كريمة.

كما أنّ التنوع والاختلاف بين البشر في الفهم والتطبيق والقوة والضعف، ضمنه الشرع لتحقيق مصالح ضرورية، وأكّد عليها ضماناً لتحقيق التوازن في المجتمع، والحد من التناحر والتطاحن، وما يترتب عليه من عدم استقرار المجتمعات وانتشار الفوضى أو الصراعات.

ولأهمية هذا الموضوع فسوف نتناول جانباً مهماً من جوانب تكييف المستجدات، وهو ما يتعلق بتكييف المستجدات المعاصرة وفق المقاصد الشرعية، من خلال مقدمة، ومبحثين، وأربعة مطالب، على النحو الآتي:

❖ مقدمة، تحوي أهمية الموضوع وأبرز أهدافه، وعناصره.

❖ التعريف بأهم المصطلحات.

❖ المبحث الأول: تكييف المستجدات بين التقليد والمعاصرة، وفيه مطلبان:

✓ المطلب الأول: نظرة عامة على أبرز مناهج التكييف للمستجدات المعاصرة.

✓ المطلب الثاني: أهمية علم المقاصد في فهم المستجدات المعاصرة.

❖ المبحث الثاني: النظرة المقاصدية للمستجدات وتطبيقاتها المعاصرة، وفيه مطلبان:

✓ المطلب الأول: المنهج المقاصدي في تكييف المستجدات ونماذج من تطبيقاته المعاصرة.

✓ المطلب الثاني: أثر تكييف المستجدات وفق مقاصد الشرع على أمن واستقرار المجتمع.

الخاتمة، وبها أهم النتائج وأبرز التوصيات.

Adapting Developments In Light Of The Purposes Of Sharia And Its Impact On The Security And Stability Of Society

Mabrouk Bahy Al-Din Ramadan Al-Dadar

Department of Islamic Studies, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia

E-mail : scis.ksu@gmail.com

Abstract :

Scholars, ancient and modern, have decided that all costs are due to the interests of the people in this world and in the hereafter, and that the Shariah came to collect and complement the interests, and to disable and reduce the evil, and that it outweighs the good of the two good and the evil of the evil, and the achievement of the two greatest interests by missing the lesser of them, and the repulsion of the greatest evildoers by the possibility of the lesser of them, and that the commands of the Law are followed Pure or preponderant interests, and its prohibitions follow pure or preponderant evils.

For this reason, awareness and interest in the importance of adapting developments according to the goals of Sharia, and the importance of achieving interests and their constant linkage with legislation in Islam, is an interest that draws an integrated and renewed life approach based on what achieves the interests of the taxpayers, and guarantees them a dignified life.

Because of the importance of this topic, we will address an important aspect of adapting developments, which is related to adapting contemporary developments according to the legitimate purposes, through an introduction, two sections, and four demands, as follows:

- Introduction, containing the importance of the topic, its main objectives, and its elements.
Definition of the most important terms.
- ❖ **The first topic: adapting developments between tradition and contemporary, and it has two demands:**
 - **The first requirement:** an overview of the most prominent methods of adaptation for contemporary developments.
 - **The second requirement:** the importance of the science of purposes in understanding contemporary developments.
- ❖ **The second topic: the intentional view of developments and their contemporary applications, and it has two demands:**
 - **The first requirement:** the intentional approach in adapting developments and models of its contemporary applications.
 - **The second requirement:** the impact of adapting developments according to the purposes of Sharia on the security and stability of society.
- ❖ **The conclusion, which includes the most important results and the most prominent recommendations.**

Keywords: Developments, Purposes Of Sharia, Security, Stability, Society

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.... وبعد:

لا شك أنَّ شريعة الإسلام وحيِّي من عند الله جل وعلا، وأنَّ للشريعة مقاصد وغايات سامية، وأنَّ الشريعة الإسلامية كلها حكمة، ورحمة، وعدل، ومصلحة، صالحة لكل شخص وأمة، ولكل زمان ومكان، لأنها تجمع في أصولها ما يعالج كافة قضايا الحياة، بدءاً من الاعتقاد ووصولاً إلى استقامة السلوك.

كما أنَّ كمال الشريعة وتامها يصدق بنصوصها وأصولها الثابت، مع الاجتهادات النابعة من أصالة الفكر في تفهّم النصوص وإدراك مقاصدها وحسن تطبيقها في كل ما يجد في الحياة من وقائع، وما يطرأ لها من تطورات ومتغيرات لدى الناس والمجتمعات وما تقتضيه سنن الله في الكون.

وأنَّ تكليف المستجدات أو النظر في الوقائع لمعرفة أحكامها في الشرع، يكون بفهم النص فيما لم ينص عليه، وإدراك مقاصد الشريعة فيه، ولا يكون ذلك إلا لذي الرأي الحصيف، المدرك لعلم الشرع الحنيف، وبذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال، وفي طريقة ومسلك تطبيقه في ضوء الملاءمة بين ظروف المستجدات، والمقصد الشرعي من تطبيقاتها.

وإنَّ المتأمل في آيات الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة يجد أنهما لم ينفكا عن التأكيد على ارتباط أحكام الشريعة الإسلامية بالحكم والمقاصد والمصالح التي هي غايات الشارع في التشريع، وارتباطها الوثيق بين الأحكام الشرعية وبين تحقيق المصالح الحيوية، وأنَّ التكاليف الشرعية ليست مجرد أوامر ونواه فقط، وإنما هي حكم ومصالح

وغايات ومقاصد شرعت لمصالح حيوية تكفل تحقيق أمن واستقرار وسعادة الإنسان والمجتمع والأمة والإنسانية جمعاء.

ولقد قرر العلماء قديماً وحديثاً: أن التكاليف كلّها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم وأخراهم، وأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وأنها ترجيح خير الخيرين وشرّ الشرّين، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، ودفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما، وأن أوامر الشرع تتبع المصالح الخالصة أو الراجحة، ونواهيها تتبع المفاسد الخالصة أو الراجحة.

لهذا فإنّ الوعي والاهتمام بأهمية تكييف المستجدات وفق مقاصد الشريعة الغراء، وبأهمية تحقيق المصالح وارتباطها ارتباطاً مطرداً بالتشريع في الإسلام، اهتمام يرسم منهج حياةٍ متكاملٍ ومتجددٍ قائم على ما يُحقّق مصالح المكلفين، ويضمّن لهم حياة كريمة.

كما أنّ التنوع والاختلاف بين البشر في الفهم والتطبيق والقوة والضعف، ضمنه الشرع لتحقيق مصالح ضرورية، وأكّد عليها ضمناً لتحقيق التوازن في المجتمع، والحد من التناحر والتطاحن، وما يترتب عليه من عدم استقرار المجتمعات وانتشار الفوضى أو الصراعات.

ولأهمية هذا الموضوع فسوف نتناول جانباً مهماً من جوانب تكييف المستجدات، وهو ما يتعلق بتكييف المستجدات المعاصرة وفق المقاصد الشرعية، من خلال تمهيد، ومبحثين، وأربعة مطالب، على النحو الآتي:

❖ تمهيد: التعريف بأهم المصطلحات.

❖ المبحث الأول: تكييف المستجدات بين التقليد والمعاصرة، وفيه مطلبان:

✓المطلب الأول: نظرة عامة على أبرز مناهج التكييف للمستجدات المعاصرة.

✓المطلب الثاني: أهمية علم المقاصد في فهم المستجدات المعاصرة.

❖المبحث الثاني: النظرة المقاصدية للمستجدات وتطبيقاتها المعاصرة، وفيه مطلبان:

✓المطلب الأول: المنهج المقاصدي في تكييف المستجدات ونماذج من تطبيقاته المعاصرة.

✓المطلب الثاني: أثر تكييف المستجدات وفق مقاصد الشرع على أمن واستقرار المجتمع.

الخاتمة، وبها أهم النتائج وأبرز التوصيات.

فهرس المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

سائلًا الله تعالى القبول والتوفيق والرشاد،،،،

تمهيد التعريف بأبرز المصطلحات

التكييف لغة: من الكيف أي القطع^(١)، وتكييف الشيء: صار على حالة وصفه معينة، وتكييف الشخص أي انسجم وتوافق مع الظروف، وكيف الشيء: أحدث تغييراً فيه يؤدي إلى انسجامه مع شيء آخر لا يتبدل^(٢)، والكيف: هيئة قارة في الشيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته^(٣).

والتكييف اصطلاحاً: فلم يرد هذا المصطلح في كتب الفقهاء القدامى بالمعنى الذي يستخدمه الفقهاء المعاصرون، وإن كان مفهومه الاصطلاحي لا يخرج عن معناه اللغوي، وهو: "معرفة حالة الشيء وصفته"^(٤).

أما التكييف الفقهي: فهو مصطلح حديث لم تستخدمه كتب الفقه أو كتب المصطلحات القديمة، ولكن توجد له بعض التعريفات لبعض العلماء المعاصرين، ومنها:

✓ تحديد حقيقة الواقعة المستجدة لإلحاقها بأصل فقهي حصّه الفقه الإسلامي بأوصاف فقهية، بقصد إعطاء تلك الأوصاف للواقعة المستجدة عند التحقق من المجانسة بين الأصل والواقعة المستجدة في الحقيقة^(٥).

(١) انظر: العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ص ٣٤٩

(٢) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، ص ١٩٨٧

(٣) انظر: معجم التعريفات الجرجاني، ص ٢٠٠.

(٤) انظر: التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، محمد عثمان شبير، ص ٢٠١.

(٥) انظر: التكييف الفقهي، محمد عثمان شبير، ص ٣٠.

✓ هو بذل الوُسْعِ في تحديدِ حقيقةِ الواقعةِ المستجدةِ، وَفَقَ قواعدِ النظرِ الفقهيِّ، تمهيداً للوصولِ إلى حكمِها المناسبِ^(١).

النوازل لغة: جمع نازلة، والنازلة: اسم فاعل من: نزل ينزل إذا حلَّ، وقد أصبح اسماً على الشدة من شدائد الدهر، والنازلة: المصيبة والشدة من شدائد الدهر تنزل بالناس^(٢).
أما النوازل اصطلاحاً: فتطلق النازلة عند الفقهاء عامة على المسألة الواقعة الجديدة، التي تتطلب اجتهاداً وبيان حكم، يقول الإمام الشافعي: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها"^(٣)، وقال ابن عبد البر: "باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة"^(٤)، ومنها قول النووي: "وفيه اجتهاد الأئمة في النوازل وردها إلى الأصول"^(٥)، وقول ابن القيم: "فصل: وقد كان أصحاب رسول الله يجتهدون في النوازل"^(٦)، وقال ابن عابدين رحمه الله بأنها: المسائل التي "سئل عنها المشايخ المجتهدون في المذهب ولم يجدوا فيها نصاً، فأفتوا فيها تخريجاً"^(٧).

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ٥٧/٢.

(٢) المصباح المنير، للفيومي، ٦٠١/٢، تهذيب اللغة، الأزهري، ٢١١/١٣، لسان العرب، لابن منظور، ١١٣/١٤، الكليات، للكفوي، ص ٩١٠.

(٣) انظر: الرسالة، للشافعي، ص ٢٠.

(٤) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ٥٥/٢.

(٥) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، النووي، ٢١٣/١.

(٦) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم، ٢٠٣/١.

(٧) رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لابن عابدين، ١٤٢/١.

وحول متشابهات المصطلح نجد كذلك ألفاظ ومصطلحات تتطابق أو تتقارب مع مصطلح النوازل، مثل: الواقعات، أو الوقائع وهي جمع واقعة، بمعنى نزل، ومنها: الفتاوى، كما اشتهر عند الفقهاء، ويراد بها الأمر الذي يحتاج إلى فتوى، ومنها: القضايا المعاصرة، ويراد بها المستجدات أو الأمور المتنازع عليها في الوقت الحاضر، ومنها: القضايا المستجدة، ويراد بها القضايا المعاصرة نفسها.

المقاصد لغة: جمع مقصد، وهي مشتقة من الفعل قصد، وهي: الاعتماد والاعتزام وطلب الشيء وإثباته: تقول: (قصدت الشيء، وله، وإليه قصدًا)^(١).

كما تأتي بمعان، منها: استقامة الطريق: ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ النحل: ٩، وبمعنى: العدل والوسط بين الطرفين: وهو ما بين الإفراط والتفريط، والعدل والجور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّقْتَصِدٌ﴾ - فاطر: ٣٢.

والمقاصد اصطلاحًا: فلم يكن لها مصطلح خاص بها عند قدماء الأصوليين، ولكن عبروا عنها بألفاظ مثل: الأمور بمقاصدها، مراد الشارع، أسرار الشريعة، الاستصلاح، رفع الحرج والضيق، العلل الجزئية للأحكام الفقهية... إلخ، أما تعريفها عند الفقهاء المعاصرين فجاءت بتعريفات متقاربة، منها:

مقاصد التشريع العامة، هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها^(٢).

(١) انظر: لسان العرب، ابن منظور، ٣ / ٩٦، مختار الصحاح، الرازي، ٢ / ٢٤، المصباح المنير، الفيومي، ص ٢٦٠.

(٢) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، ص ٢٥١.

وقيل: المراد بمقاصد الشريعة الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها^(١)، أو هي: الغايات المصلحية المقصودة من الأحكام، والمعاني المقصودة من الخطاب^(٢)، كما عرفت بأنها: الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد^(٣)، ومنها أنها: هي المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية، والمترتبة عليها، سواء أكانت تلك المعاني حكماً جزئياً أم مصلحة كلية، أم سمات جمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد، هو: تقدير عبودية الله، ومصلحة الإنسان في الدارين^(٤).

وخلصتها، أنّ المقاصد الشرعية يدور مفهومها حول الغايات والأهداف والمآلات التي قصدتها واضع الشرع الحكيم لتحقيق سعادة الإنسان ومصلحته في الدين والدنيا.

(١) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها: د. علال الفاسي، ص ٢٥.

(٢) انظر: نظرية المقاصد عند ابن عاشور، إسماعيل الحسني، ص ١٥.

(٣) انظر: نظرية المقاصد عند الشاطبي، أحمد الريسوني، ص ٣٨.

(٤) انظر: الاجتهاد المقاصدي، نور الدين الخادمي، ص ٣٨.

المبحث الأول

تكييف المستجدات بين التقليد والمعاصرة.

يعيش العالم اليوم في عصر تعددت فنونه وتنوعت علومه وتطورت خلاله وسائل العلم والتعلم والمعرفة، كما تغيرت كثير من مفاهيم ودلالات بعض المصطلحات، مما أدى إلى التباس مضامينها، وتغييب بعض آثارها ومحتواها؛ ومصطلح (تكييف المستجدات) أحد هذه المصطلحات، أو كما يطلق عليه (فقه النوازل)، ولا شك أنه أحد أهم فروع الفقه الإسلامي، لأثره وتأثيره الكبير في أهمية بيان الأحكام الشرعية المستجدة والتي ترتبط بواقع الحياة في شتى مجالاتها، ويعنى هذا المصطلح بتنزيل أحكام الشريعة على الواقع الحياتي، والموائمة بين بين الأحكام والواقع، ويجري عليه أحكامها، لإدراك واقعية الشريعة في مختلف نواحي الحياة، ومدى مراعاتها لأحوال المكلفين، وانسجامها مع الحوادث المعاصرة زماناً ومكاناً.

وإذا كان (تكييف المستجدات المعاصرة) يعد ميداناً أصولياً، وأحد ساحات المجتهدين والفقهاء، فإن له أثراً بالغاً في تنزيل الأحكام والنوازل، ففي ظل السيل المتدفق من المستجدات التي لا تمهل العلماء، ومتغيرات النوازل المتلاحقة يتأكد دور مثل هذه المؤتمرات العلمية لدراستها والنظر فيها، جمعاً بين الأصالة والمعاصرة، وتحقيقاً للتجديد المنضبط، والمواكبة المبنية على أسس علمية، في أطروحات علمية مؤصلة، تعنى بالتكييف ومناهجه وآلياته وضوابطه، والوقوف على آثاره، وأبرز تطبيقاته في مختلف القضايا المعاصرة.

وإذا كانت مناهج المجتهدين متعددة، وآليات بيان مناط الحكم وعلل الأحكام وميادين القياس والاستحسان المنضبطة مع ضوابط الشرع أحد أسس المجتهدين في

تكييف المستجدات المعاصرة، مع إتقان الأصول والكليات والفروع والجزئيات، فإن ضبط أبواب القياس الشرعي الصحيح هو أحد أبرز الأسس في قضايا التكييف المعاصر. وهنا تتجلى أهمية هذا المؤتمر كأحد المفاتيح المهمة لبحوث علمية ودراسات واقعية يتعطش الواقع المعاصر لها، ويسدّ أحد أخطر الثغرات في تكييف المستجدات المعاصرة، وليكون نواة لجهود متتابعة في هذا المجال، لأن الوقائع تتجدد والنوازل تتوالى في شتى المجالات، وليجمع الباحثون بين الصالة والمعاصرة، وبين المنهج الوسطي المعتدل في تكييفها أصولياً وفقهياً، وتحديد ضوابطها وآليات تنزيلها، حتى يكون التكييف لهذه النوازل المعاصرة صحيحاً، مع استثمار ما ينهمر علينا من وسائل الاتصالات، والتقنيات، وشبكات المعلومات، ويسهم في الحد من أدياء العلم الذين يكيّفون نوازل العصر دون منهجية علمية صحيحة، ولا ضوابط معتبرة.

المطلب الأول

نظرة عامة على أبرز مناهج التكييف للمستجدات المعاصرة

ونظراً لمحدودية المساحة الممنوحة للمشاركة، فإننا في هذا المطلب سوف نوجز أبرز مناهج تكييف المستجدات دون تفصيل في أصولها ومقاصدها، ونقتصر على بيان منهجها في التعامل مع المستجدات المعاصرة، ومن ذلك: (المنهج الاستدلالي، المنهج المذهبي والمذهبي، منهج التيسير، منهج التشديد، المنهج المقاصدي).

أولاً: المنهج الاستدلالي: يعتمد أصحاب هذا المنهج في استنباط الأحكام الشرعية على المصادر الأصلية وكذلك المصادر التبعية، دون النظر أو الاهتمام لما توصل إليه غيرهم من الفقهاء، سواء كانوا من أصحاب المذاهب أو غيرهم، كما أنّ أصحاب هذا المذهب يعدون التقيّد بأقوال الفقهاء، والأخذ أو الالتزام بها من غير نظر في الأدلة

(بدعة)، وأنَّ المتقيد بأقوال الفقهاء أو المذاهب لا يستحق أن يوصف بالمجتهد ولا الفقيه، ولا يحق له منصب الإفتاء، وإن أفتى يكون على سبيل النقل لأقوال غيره من المجتهدين.

كما يعتمد هذا المنهج نفس تعريف الفقه، بأنه: "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، أو هو مجموعة من الأحكام الشرعية العلمية المستفادة من أدلتها التفصيلية"^(١).

كما اعتمد أصحاب هذا المنهج على عدد من أقوال فقهاء المذاهب المعروفة، مثل: قول أبي حنيفة رحمه الله: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"^(٢)، وقول الإمام أحمد رحمه الله: "لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الثوري ولا الأوزاعي وخذ من حيث أخذوا"^(٣)، وقول الشافعي رحمه الله: "إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط، وإذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فهي قولي"^(٤).

ومن أصحاب هذا المذهب: المزي صاحب الشافعي، الإمام ابن حزم وقد كان من كبار المتشددين على المقلدين، وخاصة مقلدي المذاهب الأربعة، ومنهم ابن عبد البر المالكي (ت ٣٦٤ هـ)، والعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ)، والشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، ومن كبار هذه الطبقة الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ)، وغيرهم.

ولقد اعتمد كثير من العلماء قديما وحديثا ما يعرف بفقه الدليل، وجمعوا لذلك

(١) انظر: علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، عبد الوهاب خلاف، ص ١٣.

(٢) انظر: رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، ١ / ٦٤.

(٣) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، ٢ / ٢٠١.

(٤) انظر: المرجع السابق، ج ٢ / ٤٢١.

أدلة كثيرة من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة، وعمل الصحابة الكرام، وهذا المنهج هو الغالب عند كثير من الفقهاء والباحثين في عصرنا الحاضر، مع الاختلاف في امتلاك أسباب وآليات المنهج التي تساعدهم على تطبيقه في الواقع العملي.

ولقد لخص الدهلوي هذا المنهج بقوله: "حقيقة الاجتهاد استفراغ الجهد في إدراك الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية الراجعة كليتها إلى أربعة أقسام الكتاب والسنة والإجماع والقياس ويفهم من هذا أنه أعم من أن يكون استفراغا في إدراك حكم ما سبق التكلم فيه من العلماء السابقين أو لا وافقهم في ذلك أو خالف"^(١).

ثانياً: المنهج المذهبي: ويعرف بمنهج التقليد المذهبي للأئمة الأربعة، نظراً لما اشتملت عليه تلك المذاهب من تراث فقهي كبير في مختلف مجالات الشريعة من تفسير وحديث وفقه، كما اشتملت تلك المذاهب على كثير من المتغيرات الحادثة في عصورهم وما عرفوه بفقهاء النوازل.

والمتتبع لهذا المنهج يلحظ أن أصحاب هذا المنهج اختلفوا في حكم الالتزام بهذا المنهج واتباع المذاهب بين متشدد مثل: (الفواكه الدواني)، و (الحطاب في مواهب الجليل) ومتساهل، مثل: (ابن نجيم في البحر الرائق)، و(النووي في روضة الطالبين)، و(ابن عابدين في رد المحتار)، وغيرهم.

ولقد كان لهذا المذهب آثاره السلبية على الفقه، ونتائجه الوخيمة على العلم والعلماء، فقد كان لكل إمام من أئمة الفقه من يتبعه ويذهب مذهبه في الفتوى، لكن الغالب منهم لم يكن قاصراً على تمسكه بمذهبه أو تعصبه له وحسب، فقد طفا على

(١) انظر: عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، الدهلوي، ص ٣.

السطح نوع من المحادة والعداوة للمخالفين لهم، وقد ساهم ذلك الاختلافات المذهبية على غير ما كان القصد منها، وبدى كل مذهب وكأنه شريعة مستقلة لا تكاد تعترف بغيرها، فضلاً عن استقطاب التابعين والمريدين، وهذا هو الخطر الحقيقي.

ثالثاً: المنهج المذهبي: وقد ظهر المنهج مخالفاً للمنهج الاستدلالي من ناحية والمنهج المذهبي من ناحية أخرى، كما انه ظهر كأحد تداعيات المنهج المذهبي، ويقوم على عدم الالتزام بالمذهب الواحد، وأن هناك صعوبة في الاجتهاد أو سد بابه، وعليه لا ضرورة للعودة إلى النصوص لاستنباط الأحكام منها، وأن ÷ يمكن الاعتماد على كل ما جاء في المذاهب الأربعة والرجوع إليه، والبحث في كل التراث الفقهي عن المسألة محل النزاع، ويذكر ما قيل فيها، وعلى المستفتي الاختيار منها.

ومن أعلام هذا المنهج، (السيوطي في جزيل المواهب في اختلاف المذاهب)^(١)، و (القاضي أبو بكر في التقريب) و (عبد الوهاب الشعрани في الميزان)^(٢)، كما كان ابن القيم رحمه الله مع أنه من المنهج الاستدلالي إلا كان يميل إلى هذا^(٣).

رابعاً: منهج التيسير: ويعتمد هذا المنهج على التيسير على المستفتي، والاختيار له من أقوال الفقهاء السابقين، أو أن يستنبط له غيره من النصوص ما يراعي حاجته، وييسر عليه مسأله، بغض النظر عن مرتبتها، وإن كان هذا المنهج كالمذهب المذهبي في الاستفادة من جميع التراث الفقهي، إلا أن يضع الاختيار إليه بهدف التيسير، لاعتبار

(١) انظر: جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، السيوطي، ص ٣٥.

(٢) انظر: كتاب الميزان، الشعрани، ص ٨.

(٣) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم، ٤ / ٤٧.

التيسير على الناس أحد مقاصد الشريعة فيستفاد منه^(١).

والحقيقة ان المتتبع لهذا المنهج لا يمكن أن يحدد له أعلامًا بأعينهم، ولكن كل من رأى أن التيسير مقصدًا دون النظر إلى الاستدلال، أو تتبع الرخص، أو التلفيق بين المذاهب، أو استخدام الحيل الفقهية لتسوية المسألة، فهو يتبع هذا النهج، ومع أهمية التيسير كمقصد عام لهذا المنهج، إلا أن الواقع وخاصة في الأوساط العامة، وعند غير المختصين تكمن هناك خطورة، لما ينشأ عنه بعض التحرر من أحكام الشريعة ومقاصدها، خاصة في ظاهرة تتبع الرخص، وظاهرة الحيل الشرعية، وهي ليست بخافية على الواقع المعاصر.

خامسًا: منهج التشديد: وهذا المنهج يعتمد التشديد، عن طريق الاختيار من أقوال الفقهاء أشدها وأكثرها احتياطًا، أو يستنبط له من النصوص مباشرة بأشدها احتياطًا. وإن كان هذا المنهج يعتمد إلى الاستفادة من جميع الفقهاء، إلا أنه يضيف التشديد والاحتياط تورعًا وخروجًا من الخلاف، معتبرًا أن التشديد والاحتياط مقصد من المقاصد لا يجوز تجاوزه.

وإن المتتبع لهذا المنهج لا يجد له أعيانًا بذاتها، ولكنه يلحظ أن يتصفون بصفات، فمن توافرت فيه يكون هذا منهجه، وتلك الصفات هي: "ترجيح العزيمة على الرخصة، القول بسد الذرائع، مراعاة الخلاف"، فيجنحون إلى التشديد على الناس من خلال هذه المبادئ.

ولقد اعتمد الكثير من العلماء هذا المنهج في مقابل منهج التيسير، وهو ما يسمى في

(١) انظر: الموافقات، الشاطبي، ٩٢ / ٥.

الأصول بمبحث الاحتياط، أو الأخذ بالأحوط، أو التحرز، أو التحري، أو التوقف، أو التورع^(١)، فيقول ابن تيمية: "أما الاحتياط في الفعل فكالجمع على حسنه بين العقلاء في الجملة"^(٢).

وقال ابن العربي: "إن للشريعة طرفين: أحدهما: طرف التخفيف في التكليف، والآخر: طرف الاحتياط في العبادات، فمن احتاط استوفى الكل، ومن خفف أخذ بالبعض"^(٣)، ومثله العز ابن عبد السلام^(٤).

وكما كان الحنفية من أكثر المذاهب ميلا إلى منهج التيسير في الفتوى، فإن الذهب المالكي من أكثرها ميلا إلى منهج التشديد مراعاة للاحتياط، يقول ابن عبد البر عن الإمام مالك: "وكان رحمه الله متحفزا كثير الاحتياط للدين"^(٥).

سادسا: المنهج المقاصدي: وهذا المنهج يعتمد على ما يفهمه الفقيه من مقاصد الشارع في الأحكام التفصيلية، باعتبار أن الأحكام الشرعية مفهومة بالمعنى وليست تعبدية محضة، ولخصه ابن عاشور بقوله: "مقاصد التشريع العامة هي: المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها

(١) انظر: التعريفات، الجرجاني، ص ١٢، التمهيد ابن عبد البر، ٢/ ٦٣، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٠ / ١٣٨، المبسوط، والسرخسي، ١٠ / ١٨٥، الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٤ / ١٧٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٠ / ٢٦٢.

(٣) انظر: أحكام القرآن، المعافري الاشيلي المالكي، ٢ / ٦٣.

(٤) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، ٢ / ١٨.

(٥) انظر: الاستذكار، القرطبي، ٣ / ٣٨٠.

بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها. ويدخل في هذا أيضاً معانٍ من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام وَلَكِنَّهَا ملحوظة في أنواع كثيرة منها^(١).

وهذا المنهج يمثله الكثير من الفقهاء حتى من المناهج والمدارس السابقة، ومنها المناهج التي ترى التمدد، نجد أنهم في فقه النوازل يراعون فيه مقاصد الشريعة، فالشاطبي مثلاً: لا يرى حصول درجة الاجتهاد إلا لمن اتصف بوصفين، الأول: فهم مقاصد الشريعة على كمالها. والثاني: التمكن من الاستنباط بناءً على فهمه فيها، بواسطة معارف محتاج إليها في فهم الشريعة أولاً، وفي استنباط الأحكام ثانياً^(٢).

وكذلك ابن القيم، فيقول: "إن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل كلها، ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضررها وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فهي ليست من الشريعة"^(٣).

وأكد عبد الوهاب خلاف رحمه الله على ضرورة التعرف على المقاصد ودورها في حل الإشكالات التي قد يقع فيها المجتهد^(٤).

وإن كان المتتبع لأصحاب هذا المنهج يلاحظ أنهم يختلفون في درجة الالتزام به، وإن كان هذا الاختلاف لا يهم كثيراً لأن كل مسلم يعتقد بأن الشريعة كما ذكرنا آنفاً

(١) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، لابن عاشور، ص ٥١.

(٢) انظر: الموافقات، للشاطبي، ٤١ / ٥.

(٣) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم، ٣ / ٣.

(٤) انظر: علم أصول الفقه، ص ١٩٧.

"عدل كلها، ورحمة كلها، وحكمة كلها"

وخلاصته: مراعاة الاجتهاد في النوازل لمقاصد الشريعة، ولو بمخالفة المذاهب، وخاصة في الضرورة العامة المؤقتة، كالاضرار للأمة ما يستدعي الإقدام على الفعل الممنوع لتحقيق مقصد شرعي من سلامة الأمة أو إبقاء قوتها أو نحو ذلك، ولا شك أن اعتبار الضرورة عند حلولها أولى وأجدر من اعتبار الضرورة الخاصة، وأنها تقتضي تغييراً للأحكام الشرعية المقررة للأحوال التي طرأت عليها تلك الضرورة^(١).

المطلب الثاني

أهمية علم المقاصد في فهم المستجدات المعاصرة

إنَّ العلاقة بين المستجدات المعاصرة ومقاصد الشريعة علاقة ارتباطية وتلازم، لأن دراسة المستجدات المعاصرة في ضوء المقاصد الشرعية وتطبيقاتها على أرض الواقع يمثل في حقيقته روح الشريعة، ويحقق أهدافها ومقاصدها وغاياتها، يقول الإمام الجويني: "من لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة في وضع الشريعة، وهي قبلة المجتهدين، من توجه إليها من أي جهة، أصاب الحق دائماً"^(٢).

كما أن دراسة المستجدات المعاصرة في ضوء مقاصد الشريعة وتطبيقاتها، يقيم المسار العام للفقهاء وأصوله وفاعليته، ويعيّن حدود الفقه وصلواته، ويرفع التعارض في مجال التشريح والتنفيذ الفقهيين، وينتج عنه توافر تجدد القواعد والنظم الفقهية، ويساعد على تصنيف الأحكام والمسائل الشرعية في مجاميع منتظمة متماسكة، ويحد

(١) انظر: مقاصد الشريعة، ص ١٣٣.

(٢) البرهان في أصول الفقه، الجويني، ١/ ٢٠٦.

من تعوّل العقل وشطط التفكير، في القضاء والإفتاء والاجتهاد، خاصة في المسائل التي ليس فيها نص في إطار الأصول الشرعية، ويؤكد على مقاصد الدين المعتمدة في حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال^(١)، وهي المقاصد الكلية المعروفة في الشريعة. إنّ التعامل مع النوازل والمستجدات في ضوء المقاصد الشرعية يجمع بين اعتبار المقاصد الشرعية وعدم الغفلة عنه، كما لا يقتصر على النظر في الأدلة الجزئية وحدها، ويوازن بين الجانب العقلي والمعاني والمقاصد والعموميات والإجماليات والكليات، كي لا يكون هناك معارضة أو مصادمة لبعض النصوص الجزئية، أو معارضة لكليات الشريعة وقواعدها.

ولهذا فإن منهج التوسُّط والاعتدال منهج رباني حكيم؛ فيُنظر في هذا الباب إلى النصوص الجزئية من الكتاب والسنة، وإلى مقاصد الشريعة، آن واحد، لأن الشريعة جاءت لتحقيق مقاصد الشارع في الحفاظ على مصالح الخلق ودرء المفاسد عنهم، وأن هذه المقاصد لا تنفك عن نطاق النص، فلا ينبغي أن تؤول النصوص بتأويلات بعيدة عن الغايات الكبرى ومقاصد الشريعة العظمى، فكل ما يحقق هذه المقاصد هو مصلحة، وكل ما يُفوّت هذه الأصول أو بعضها فهو مفسدة، لذا تتأكد أهمية دراسة المستجدات في ضوء المقاصد الشرعية ليكون العمل موافقاً لمقاصد الشارع الحكيم ومحكوماً به في شتى مجالات الحياة، لأنها "الغايات والعِلل والحِكم التي تناط بها

(١) انظر: فلسفة الفقه ومقاصد الشريعة، عبد الجبار الرفاعي، ص ٥٠٨، دور المقاصد في التشريعات المعاصرة،

د/ محمد سليم العوا، ص ٢٤.

الأحكام الشرعية فيما يتصل بالعقيدة والعبادات والمعاملات والأخلاق والآداب^(١).
كما أن دراسة المستجدات المعاصرة في ضوء المقاصد الشرعية له دور رئيس في
إصلاح الفرد، والمجتمع، والأمة، في الدين والدنيا، ويحقق الأمن والاستقرار
والمجتمعي، ويحد من تغوّل الآراء الفردية، وشطط الكيانات الوهمية، يقول الغزالي
رحمه الله: "معرفة باعث الشرع ومصلحة الحكمة استمالةً للقلوب إلى الطمأنينة
والقبول بالطبع والمسارة إلى التصديق، فإن النفوس إلى قبول الأحكام المعقولة
الجارية على ذوق المصالح أميل منها إلى قهر التحكم ومرارة التعبد، ولمثل هذا
الغرض استحب الوعظ وذكر محاسن الشريعة ولطائف معانيها وكون المصلحة مطابقةً
للنص، وعلى قدر حذقه يزيد لها حسناً وتأكيذاً"^(٢).

كما أن وسطية الجمع بين الأصالة والمعاصرة يسهم في تعيين القواعد والضوابط
التي تعين على الفهم الصحيح، ويرسم المعالم والحدود التي تمنع من الغلو في الفهم
والاستنباط والتطبيق، وتمنع من فوضى التلاعب بالنصوص، ويسهم في دحض
الشبهات، ويفنّد الآراء الشاذة التي تتهم الشريعة بالقصور أو الجمود أو عدم الكفاية
لمتطلبات ومستجدات العصر واحتياجات الناس المتجددة، وذلك من خلال تأكيد
القواعد الثابتة وإبراز جوانب المرونة واليسر في الشريعة وما يقبل التغيير وما لا يقبل،
وتأكيد صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان.

إن إدراك المقاصد في ضوء الواقع يسهم في تعزيز قناعة المسلم بوفاء الشريعة

(١) انظر: مقاصد الشريعة، لعلال الفاسي، ١٦٥/٣.

(٢) انظر: شفاء الغليل، للغزالي، ص ٥٤١.

لمتطلبات الحياة في جميع صورها، كما تسهم في درء مخاطر الانحراف الفكري والعقدي، ودرء شبهاث التيارات الثقافية الوافدة والمولدة، وكشف خطر الدعوات الهدامة التي تسعى لتشويه محاسن الشريعة معالمها، والافتراء عليها^(١).

واختصارًا: فإن العلاقة بين أصالة الفهم للمقاصد الشرعية لا تنفك عن المعاصرة في إدراك الضروريات المستجدة، لذا كان على الناظر في المستجدات المعاصرة في ضوء المقاصد الشرعية سواء في الضروريات، أو الحاجيات، أو التحسينات، لا ينفك عن رعاية مصالح الناس في الدين والدنيا، وأن "الشريعة قامت على أصولٍ وكلياتٍ عامة، تُحقَّق في مجموعها، الحكمة، والسماحة، والاتزان، والاعتدال، ومسايرة الفطرة الإنسانية، والواقع المعاش، والصلاحية للتطبيق، ويُسر التكليف، ومراعاة اختلاف الأمزجة، والميول، والرغائب، وإقرار الأمن والسلام، والحرص على تطبيق القيم الحضارية، وصون الكرامة الإنسانية، والتي تنضوي جميعها تحت المقاصد العامة"^(٢).

(١) انظر: المقاصد عند ابن تيمية، ص ١٠٣.

(٢) انظر: الوسطية في السنة النبوية، د. عقيلة حسين، ص ١٧٥ (بتصرف).

المبحث الثاني

النظرة المقاصدية للمستجدات وتطبيقاتها المعاصرة

لا شك أنّ مقاصد الشريعة هي أصولها الكبرى، وأسسها العظمى، وأركانها التي لا تبلى، وفروعها المتغيرة حسب الزمان والمكان؛ مراعاةً لحالة الإنسان، قال الشاطبي رحمه الله: "هي أصول الشريعة، وقد قام البرهان القطعي على اعتبارها، وسائر الفروع مُستندةٌ إليها، فلا إشكال في أنها علمٌ أصيل، راسخٌ الأساس، ثابتُ الأركان"^(١).

كما أنّ النظرة المقاصدية للمستجدات المعاصرة لا تنفك عن ما يعرف في زماننا بـ(فقه الواقع)، ونعني به العلم بما تجري عليه حياة الناس في مجالاتها المختلفة، وما استقر عليه الناس من عادات وتقاليد وأعراف، وما استجد من حوادث ونوازل والاستفادة مما توصل إليه العلماء من معارف يقينية، وقوانين وسنن كونية لفهم معنى الحديث النبوي، أما المعارف الظنية فيمكن أن تكون للاستئناس حال الترجيح بني الاحتمالات المختلفة دون الاعتماد عليها^(٢)، ومنه قول الشاطبي وهو يعبر عن هذا المعنى بقوله: "لا بدّ للفقهاء أن يأخذ بالدليل على وفق الواقع بالنسبة إلى كل نازلة"^(٣)، ومن ذلك عن عائشة رضي الله عنها أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: "يا عائشة، لولا أن قومك حديث عهدٍ بجاهلية، لأمرتُ بالبيت فهُدِّم، فأدخلت فيه ما أُخرج منه، وألزقته بالأرض، وجعلتُ له بايين، بابًا شرقيًا، وبابًا غربيًا، فبلغت به أساس

(١) انظر: الموافقات، للشاطبي، ١ / ٧٧، وقراءة في علم مقاصد الشريعة، الدكتور علاء الدين زعتري، ص ٥ .

(٢) انظر: فقه التدين فهماً وتنزيلاً، عبد المجيد النجار، ص ١١١، وانظر: فقه الواقع أصول وضوابط، أحمد

بوعود، ص ٤٥ .

(٣) الموافقات، الشاطبي، ٣ / ٨٣ .

إبراهيم"^(١)، وهو نموذج تطبيقي واقعي لفقهِ الواقع، ومستجد الزمان والمكان.

المطلب الأول

المنهج المقاصدي في تكيف المستجدات

ونماذج من تطبيقاته المعاصرة

سبق الإشارة إلى أن التكيفُ الفقهيُّ للمستجدات، هو: بذلُ الوُسْعِ في تحديدِ حقيقةِ الواقعةِ المستجدةِ، وَفَقَّ قواعدِ النظرِ الفقهيِّ، تمهيدًا للوصولِ إلى حكمِها المناسبِ، إلا أنَّ البعضَ يعمدُ إلى التفريقِ بينِ النوازلِ والوقائعِ وتكييفِ المستجداتِ المعاصرةِ، لكونِ النوازلِ تُطلقُ على المسائلِ الواقعةِ إذا كانتِ مستجدةً، وكانتِ ملحَّةً، فتتطلبُ حكمًا شرعيًّا، وأنَّ الوقائعِ، تطلقُ على كلِّ واقعةٍ مستجدةٍ كانتُ أو غيرِ مُستجدةٍ، وقد تَتَطَلَّبُ أو لا تتطلبُ حكمًا شرعيًّا؛ أي أنها قد تكون ملحَّةً أو غير ملحَّة، وأنَّ المستجداتِ، تطلقُ على كلِّ مسألةٍ جديدةٍ، سواء كانتِ هذه المسألةُ من قبيلِ المسائلِ الواقعةِ أو المقدَّرةِ، وكذلك قد تتطلبُ أو لا تتطلبُ حكمًا شرعيًّا؛ إلا أن المتأملَ يجدُ أن جوهرَ هذه الفروقِ يكمنُ فيما يتعلقُ بكلِّ منها وما لا بد لها من حُكْمٍ شرعي، وما لا يلزمُ أو يتعلقُ بهما حكمٌ شرعي.

والمنهج المقاصدي كما سبق الإشارة إليه هو المنهج الذي يعتمد ما يفهمه من مقاصد الشارع في الأحكام التفصيلية، باعتبار أن الأحكام الشرعية ليست تعبدية محضة، بل هي مفهومة المعنى.

وإن كان حقيقة علم المقاصد هي معرفة الحكم والغايات، والأسرار التشريعية التي وضعت الشريعة من أجلها، فإنها في الواقع تعبّر عن روح الأحكام، وتبين للمتنبصر

(١) المنهج في استنباط أحكام النوازل، علي القحطاني، ص ٢٧٥.

الغايات والمآلات التي من أجلها شرعت هذه الأحكام، وفي نفس الوقت فهي "بمثابة الحدود التي لا يصح للمجتهد تجاوزها وتخطيها، ومعرفتها والقدرة على إنزالها منازلها يقي المجتهد من الوقوع في الإفراط أو التفريط في فهم النصوص الشرعية، والتمييز بين ما تتأتى فيه المصلحة، وما هو موافق للكليات والقواعد الشرعية وبين ما هو مخالف لها"^(١).

كما أن مقاصد الشريعة في حقيقتها لا تكون دليلاً مستقلاً بذاته، لكنها مستنبطة من نصوص شرعية بنيت وأسست على الحكمة وتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، لهذا كان النظر في المستجدات المعاصرة في ضوء المقاصد الشرعية أمراً ضرورياً، ومطلباً حيويًا في تكييف المستجدات، لأنها تسهم بشكل وافر في وضع المسائل المستجدة في مواضعها الصحيحة، لتحقيق غايتها في جلب المصالح ودرء المفاسد، واعتبار مآلات الأفعال في التطبيقات العملية على أرض الواقع؛ والتعامل معها بفهم واع، وإدراك صحيح دون ضرر أو إفساد على الأفراد والمجتمعات

ولكي يكون النظر في المستجدات المعاصرة نظراً مقاصدياً، فمن المهم أن يُبنى نظرياً على علم ودراية بمقاصد الشريعة وأنواعها ومراتبها، وأن يبنى عملياً على علم بأولوياتها ومقتضيات الواقع وملاساته، فضلاً عن التحقق من درجة كل منها ليتم بيان كل حكم ومقصده المناسب في العموم أو القوة، وبيان ما كان مقصداً حقيقياً أو مقصداً موهوماً، إضافة إلى إدراك مآلات المقاصد وما يمكن أن يتحقق مما وضعت له من أحكام، أو أن هناك ظروف وملاسات واقعية في أرض الواقع تحول دون ذلك.

(١) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنائها، ٢/١٤٧ برقم ١٥٨٦.

فمن الحقائق المسلمة أن الشريعة الإسلامية قد وسعت البشرية على السواء، مع تعدد أجناسها، وتنوع بيئاتها الحضارية، وتجدد مشكلاتها الزمنية، كما أن وضع الشرائع إنما جعل لجلب مصالح العباد في العاجل والآجل، أو لدفع الضرر والفساد عنهم، لأن الشريعة كلها رحمة وعدل.

ولا شك أن العصر الحاضر بما فيه من تنوع الوسائل المتجددة، ونمط الحياة المختلف والمتطور والمتسارع قد أنتج صوراً من المسائل في كل جانب من جوانب الحياة لم تكن معهودة من قبل، وفي نفس الوقت فإن المتأمل في تلك المسائل المعاصرة يجد أنها لا يخلو منها باب من أبواب الفقه؛ سواء كان بالتطابق أو التشابه، وأن دراسة مستجدات العصر يكمن في ردها إلى أصولها ونعني بها هن الأدلة الشرعية، وعلى رأسها الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وما يلحق بها من القياس، وما يتصل بذلك من مراعاة مقصود الشارع وقواعده، وصدّق ذلك ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث مبعوثاً إلى اليمن، قال: "كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله عز وجل، قال: فإن لم تجد في كتاب الله عز وجل؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا ألو. قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله، لما يرضي رسول الله"^(١).

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في سننه ٣/٣٠٣ برقم ٣٥٩٢، والترمذي، ٣/٦١٦ برقم ١٣٢٧، وقد صحّحه الخطيب البغدادي قائلاً: "على أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به فوقنا بذلك على صحته عندهم"؛ "الفيه والمتفقه" ١/١٨٩، والدارمي، ١/٢٦٧ برقم ١٧٠، وقال إسناده ضعيف لانقطاعه، كما ضعّفه بعض المحدّثين من جهة السند، انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم، ١/٢٠٢.

وقد سار الصحابة الكرام على هذا النهج ، فيما كتبه عمر رضي الله عنه لشريحٍ لَمَّا عَيَّنَهُ على القضاء ما يمكنُ أن يُعَدَّ أصلاً في الخطوات التي يسلكها الفقيه عند النظر في المستجدات والنوازل والأقضية، يقول رحمه الله: "إذا أتاك أمرٌ فاقض فيه بما في كتاب الله، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله، فاقض بما سنَّ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله ولم يُسنَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاقض بما أجمع عليه الناس، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله، ولم يُسنَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يتكلم فيه أحدٌ، فأَيُّ الأمرين شئت فخذ به"^(١).

ونظراً لتسارع وتطور المستجدات المعاصرة، فسوف نذكر بإيجاز أمثلة على بعض المستجدات المعاصرة وتكييفها الفقهي دون الدخول في آليات تكييفها الفقهي، ونختصر على ذكر المستجدة أو النازلة أو الواقعة، وحكمها الفقهي، ومن ذلك على سبيل المثال:

❖ استعمال مياه الصرف الصحي بعد أن يتم تنقيتها وإزالة ما علق بها من أوساخ هل تصبح طاهرة باعتبار ما آلت إليه أم أنها تبقى نجسة باعتبار حالها الأول؟
فنرى أن التكييف الفقهي للمسألة بعد أن دراستها من كل جوانبها، استخلص العلماء أن الراجح هو طهارة مياه الصرف الصحي إذا زالت النجاسة تماماً لزوال أوصافها وهي اللون والطعم والرائحة، فتعود المياه إلى أصلها وهو الطهورية، وإن كان ينبغي للمسلمين اجتنابها اكتفاء بالمياه الأخرى ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً احتياطاً،

(١) انظر: جامع العلوم والحكم، لابن عبد البر، ٥٧/٢.

ولأن النفس قد تعاف تلك المياه وتستقدرها^(١).

والمتمأمل في هذا التكييف يجد أنه راعى مقصد الشريعة في المحافظة على الماء والاستفادة من بطرائق مستحدثة يمن استثمارها حال الحاجة لها، أو في الري أو النظافة العامة أو غير ذلك، باعتبار مقاصد الشريعة فيما ينفع الناس.

❖ إثبات رؤية الهلال بالمنظار، وسبب المعاصرة في ذلك أن الأصل في ثبت دخول الشهر برؤية الهلال، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته"، وكان المستحدث في هذا: هل هذه الرؤية مقصورة على الرؤية بالعين المجردة؟ لأن الاعتراض في الأصل كان على العمل بالحساب في إثبات الأهلة، أما الرؤية فتكييفها هنا مختلف، إذ أن الرؤية متحققة سواء بالمنظار أو بالعين المجردة، والمنظار واحدة من مستحدثات العصر التي تزيد اليقين، أو تحقق صدق الرؤية، أو بواسطتها يمكن الرؤية التي تعجز عنها العين المجردة وتتحقق الرؤية البصرية من خلالها، وهذا لا يتعارض مع الحديث الشريف، مما يحقق مقصد الشريعة في التحقق من الرؤية^(٢).

❖ التقابض في المعاملات المصرفية المعاصرة: والتقابض حيازة الشيء حقيقة أو حكماً، ولما كان للقبض طرائق كثيرة، تنوعت بين القديم والحديث، مثل: تناول باليد، والنقل والتحويل فيما بيع جزأً، والكيل والوزن فيما يكال ويوزن، والتخلية فيما لا يمكن نقله، ويكون الإتلاف والتصرف في المبيع من المشتري قبل قبضه

(١) انظر: مجلة البحوث الإسلامية. العدد ٣٥، الصفحة ٣٥.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي. عدد ٣ - ٤٧/٢.

بمنزلة القبض فيكون ضامنا له، وفي صورة المستحدثة والمعاصرة، الشيك، الكمبيالة، الشيك السياحي، القيد على الحساب، القيد على الحساب في الصرف، الحوالة المصرفية، قبض أوراق البضائع، قبض أسهم الشركات، وغيرها. فإن تكييف المسألة جاء مراعيًا لمقصد الشرع في حفظ المال، وأن القبض بالوسائل المستحدثة كقبض النقود، وتعد بمثابة النقود لا سيما وهي محاطة بضوابط بواسطتها يمكن حفظ الحق وعدم ضياعه، وهي في نفسها تقوم بوظائف النقود^(١).

❖ إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، العقد يتم بحضور المتعاقدين ورضاهما إذا حصل الإيجاب والقبول، ولكن جد في الأزمان المتأخرة استحداث بعض الأجهزة والتي يمكن بواسطتها إجراء العقد عن بعد إما بواسطة الصوت عبر الهاتف وقد تنقل الصورة أيضا، أو عن طريق إرسال صورة العقد مباشرة عن طريق الفاكس، أو الكتابة عن طريق الانترنت والتي تظهر مباشرة في جهاز الشخص الآخر ونحو ذلك. فمع افتقاد حضور المتعاقدين بأبدانهم في مجلس واحد هل يتم العقد؟ وهل يعتبر اتصالهما ووجودهما حال إجراء العقد وأثناء التخاطب والمكاتبة بقرب الأجهزة كافيًا؟

وجاء تكييف المسألة، باستعراض الأدلة بصفة وجواز العقود بواسطة الأجهزة الحديثة شرط الوضوح والتثبت، وأن التكييف الفقهي للعقد المنقول عن طريق الكتابة،

(١) انظر: أبحاث في الاقتصاد المعاصر، د. محمد عبد اللطيف الفرفور، ص ١٤١، وقرارات المجمع الفقهي لرابطة

العالم الإسلامي، ص ٩٩، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٢٦.

ينقل على مسألة المكاتب للغائب عن مجلس العقد وهي جائزة عند الجمهور^(١)، لحصول التراضي، والتراخي لا يضر بشرط القبول عند بلوغ الكتاب وهذا قول أكثر العلماء، والتكييف الفقهي للمنقول عن طريق النطق، يكيف على مسألة العقد بالمناداة^(٢)، ويلاحظ أن التكييف جاء محققاً لمقاصد الشرع في إثبات الحقوق بالوسائل المتاحة كتابة او نطقاً وان الوسائل الحديثة تحقق الغاية من مقصود الشرع. والأمثلة أكثر من تذكر هنا، وتلك نماذج لبيان أن تكييف المستجدات وفق مقاصد الشرع تحقق غايات الشريعة فيما يستجد من مستجدات معاصرة متى ما تحققت مقاصد الشرع فيها.

المطلب الثاني أثر تكييف المستجدات وفق مقاصد الشرع على أمن واستقرار المجتمع

لا شك أنّ من الأسس التي لا يختلف عليها، توافر الأمن والاستقرار في المجتمعات، كونه أحد أبرز العناصر الضرورية لبيئة صحيحة للعيش والبناء، مما يوفر للأفراد والمجتمعات حفظ حياتهم وحقوقهم مع أداء دورهم واجباتهم تجاه مجتمعهم، وتحقيق أهدافهم وطموحهم، ويسهم في ارتقاء المجتمعات بنفسها في شتى المجالات داخلياً وخارجياً، فإن اختل عنصر الأمن يختل معه الاستقرار، ويكون سبباً مباشراً في انتشار الآفات الفكرية والاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين، ٥١٢/٤ والشرح الكبير، للدردير، ٣/٣ والمجموع، للنووي، ١٦٧/٩، وكشاف القناع، للبهوتي، ١٤٢/٣.

(٢) انظر: المجموع، للنووي، ١٨١/٩، ونحوه روضة الطالبين، للنووي، ٣/٣٤٠ ومطالب أولي النهى، الرحيباني، ٨٨/٣.

والحقيقة أننا إذا أردنا أن نبرهن على أثر تكييف المستجدات المعاصرة على أمن واستقرار الأفراد والمجتمعات فلا شك أننا نحتاج إلى مزيد من مساحة العرض والطرح، ورغبة في الإيجاز سوف نلقي الضوء على أهم العناصر الرئيسة لبيان مدى الأثر الفاعل في تكييف المستجدات المعاصرة وفق المقاصد الشرعية على تحقيق الأمن والسلام المجتمعي في مختلف جوانب الحياة للأفراد والمجتمعات، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: سلامة الفكر والعقل: ويعد الأمن الذي يُعنى بسلامة الفكر والعقل أحد أبرز عناصر الأمن الرئيسة، كونه أهم مرتكزات الأمن بجميع أنواعه، وفي أولياتها الضرورات الخمس الكبرى، وهي الدين والنفس والعقل والعرض والمال، وهي مقاصد الدين الكلية المتفق عليها، لهذا حرصت الشريعة الإسلامية على تحصين العقول من المؤثرات الفكرية والعقدية المنحرفة التي تشكل خطراً على أمن وسلامة الأفراد والمجتمعات، لهذا يأتي ترسيخ الوعي الجمعي في الإسلام من خلال منظومة متكاملة من المقاصد والتشريعات وقواعد القيم الحضارية في الأخلاق والسلوك السليم، وتطبيق الشريعة الإسلامية في حياة الناس قولاً وعملاً، والعمل على إيجاد حلول عملية للإشكالات والمستجدات التي تعرض لهم، والبحث عن الحلول والتكيفات الشرعية لتيسير ممارسة الحياة وفق الشريعة الإسلامية.

وإن كان تكييف المستجدات يشهد عناية كبيرة واهتماماً لا سيما في عصرنا الحاضر، نظراً للتطور التقني والتكنولوجي المتسارع، وأنَّ الاهتمام بالمستجدات المعاصرة لم يعد قاصراً على المنحى الفقهي فقط، بل تعداه إلى اعتبار المقاصد الشرعية في المستجدات المعاصرة كونها تمنح أصحاب المناهج المتعددة في التكييف

سواء كانوا تقليديين أو إصلاحيين لاشتمال المقاصد الشرعية على مفهوم ومادة تحقق غايات ومقاصد الشريعة، وما تحمله تلك المقاصد من تعليقات وحكم تؤكد أن تلك الأحكام باقية ومستمرة، كما أنها تسهم بشكل فاعل في دحض الشبهات التي يثيرها أصحاب الفكر النصي حول الفقه وأحكامه ومدى ملائمته لمستجدات العصر.

إلا أن المشكلة الرئيسة تكمن في توهم أصحاب الفكر التقليدي أو مدعي التناقض بين النصوص والمقاصد، أو أن العلاقة بين المقاصد والأحكام الشرعية هي تملص من النصوص، أو كما يقولون تؤدي إلى الانقسامات بين الحرفية والغائية، فإن الحقيقة تؤكد عدم إدراك هؤلاء لحقيقة العلاقة بين المقاصد والنصوص، فضلاً عن غياب الحدود التي تفصل مقاصد الشريعة الكلية عن مبادئ الفكر الإنساني العامة.

وللإنصاف فإن المطلع على مستجدات العصر وتعامل العلماء والفقهاء معها على مرّ العصور وفق مقاصدها الشرعية، يجد أنهم قد منحوا المقاصد الشرعية حال النظر في المستجدات أولوية النظر، لتعلقها بواقع الناس في المعاش والمآل، ودورها الجوهرية في حفظ الأمن للأفراد والمجتمعات^(١).

ثانياً: من الناحية الدينية: فإن تكيف المستجدات المعاصرة وفق المقاصد الشرعية من الناحية الدينية يسهم في تحقيق:

(١) ضبط الفتوى، حتى لا تكون الفتوى غريبة شاذة، والحد من الطوائف الذين يصدر عن فتاوى غريبة وعجيبة، لأسباب متعددة منها: أنهم لا يدركون مقاصد الشارع، أو لا يلتزمون بها، فتأتي فتواهم بما يحرم أو يجيز شيئاً فيه تعدي على مقصد

(١) انظر: الضوابط الشرعية لبحث القضايا المعاصرة في الرسائل العلمية، مجموعة من الباحثين، ص ٧.

من مقاصد الشارع.

(٢) تحقيق الاعتدال والتوازن في أحكام الشريعة وعدم الاضطراب، لأن الأصل في الأحكام أنها غير مضطربة، والشريعة لا تفرق بين المتماثلات، ولا تجمع بين المختلفات، والنظر في المستجدات وفق مقاصد الشريعة يحافظ على هذا الانضباط.

(٣) يحمي من ظاهرة الظاهرية المفرطة والغلو فيها، ويوازن بين الإفراط في المعاني فيترك النص وينصرف عنه، أو إهمال النص، بل يتعدى أحياناً إلى مخالفة النص، وهنا الخطر الحقيقي في فهم النصوص في ضوء المقاصد.

(٤) يسدّ الباب على المتطفلين، وعلى الجهال، الذي يتناولون على ثوابت الإسلام، وهذا أمر ملحوظ عند طوائف التشدد والغلو في هذا العصر.

(٥) يساعد العلماء المختصين في سد الفجوة في تباعد دراسة المستجدات المعاصرة، عند أصحاب المناهج المتجمدة، بحجة الورع البارد وعدم العناية بها والحكم عليها، مما أدى إلى فتح الباب لِمَنْ هَبَّ وَدَبَّ، وتكلم في المستجدات والنوازل مَنْ لا يحسنها، ولا علم له بالشريعة، ولا بالواقع.

ثالثاً: من الناحية الاجتماعية: فإن النظر في المستجدات المعاصرة وفق مقاصد

الشريعة يسهم بشكل فاعل في:

(١) إعطاء كثير من الإشارات الدالة على أحوال المجتمعات، مما يساعد العلماء والدعاة على دراسة احتياجاتهم ودراستها، وبيان ما يحقق لهم الأمن والسلام في دينهم وديناهم وفق مقاصد الشريعة، كما يسهم في استثمار تلك المستجدات والنوازل ليكون تكييفها مصدراً وثيقاً للعلماء والدعاة لجمع الكلمة ووحدة

المجتمع.

(٢) استنباط الظواهر الاجتماعية واستنتاج إفادات واقعية حول مدى تأثير تلك المستجدات على حياة الناس، لاستخلاص أنجع الحلول الشرعية التي تحقق مقاصد الشريعة في ظل ظروفهم الحياتية دون التخلي عن مبادئهم وهويتهم الدينية أو القومية.

(٣) أن النظر في المستجدات المعاصرة وفق مقاصد الشريعة يحقق في الجوانب الاجتماعية الموازنة بين المصالح والمفاسد، وتقديم الأهم، ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين، فتسلم المجتمعات من استغلال أصحاب المرجعيات الزائفة أو أصحاب الهوى ومثيري الفتن.

رابعاً: من الناحية الاقتصادية: يقدم تكييف المستجدات وفق المقاصد الشرعية في الجوانب الاقتصادية العديد من الآثار الإيجابية، منها:

(١) يسهم تكييف المستجدات في ضوء المقاصد الشرعية في إيضاح الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، بما فيها الملكية، والتجارة، والبنوك، وغيرها، لتكييف المسائل المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية، وكثرة الاستفسارات والمشكلات والأسئلة التي يطرحها الواقع الذي يحيط بالجانب الاقتصادي في المجتمعات التي تحتاج إلى فقه واجتهاد في مستجداتها ونوازلها وواقعها المتجدد.

(٢) أن تكييف المستجدات الاقتصادية المعاصرة في ضوء المقاصد الشرعية يحقق أهم مقاصد المال في الإسلام من حيث الوجود والبقاء، ليكون وسيلة للتنمية متى ما رُبط بمقاصده، من خلال استثمار هذه الأموال وتحقيق أهداف الناس والمجتمعات، واستثماره في التنمية وربطه بالمقاصد، كي لا يكون بمنأى عن بقية

المقاصد للحفاظ على النفس والعرض والنسل، وكذلك أمن المجتمع والنفس وبقية المقاصد.

(٣) التأكيد على أن المستجدات المعاصرة المتعلقة بالمال في الإسلام يجب أن يوجه إلى تحقيق هذه مقاصد الشريعة من الحفظ والتنمية والتطوير والقوة الكاملة، حتى يكون الأفراد والمجتمع الحديث على قدرة في تنمية كافة جوانب الحياة للفرد والمجتمع في تنمية العلم، والعقول والصناعات والتقنيات، والزراعة، مما يساعد الدول في تحقيق أهدافها وفق تلك المقاصد.

(٤) أن تكييف المستجدات الاقتصادية المعاصرة في ضوء المقاصد الشرعية يسهم بشكل فاعل في حماية المال من الفساد، والحفاظ على مقدرات البلاد ووقايتها من الفساد المالي والإداري والاجتماعي، فمقاصد المال في الشريعة أكثر من تعدد هنا، ودراسة مستجداتها وفق المقاصد يسهم في تحقيق مقاصدها الشرعية في تنمية الأفراد والمجتمعات.

خامسًا: من الناحية الأدبية: فإن لتكييف المستجدات في الأدب كثير من الأهمية، ومن ذلك:

(١) رصد التطور الأدبي في تدوين صياغة التكييف الفقهي من خلال الإجابة على الأسئلة عن تلك المستجدات، واستدلالاتها العقلية والنقلية والاجتهادات الفكرية، التي تعزز لغة الفقه المعاصر ولغة الفقهاء الأدبية التي تتفرد بها.

(٢) حفظ الحقوق الأدبية في المؤلفات والاجتهادات الفقهية التي يبذل فيها العلماء جهودهم في استنتاج الأحكام الفقهية أو التفسيرات العلمية، لكثير من المستجدات المعاصرة.

٣) أن لتكييف المستجدات المعاصرة من الناحية الأدبية يسهم في تعزيز المكتبة الشرعية، ويؤكد استغنائها عن النقول المبتورة، والمجتزئة من مصادر مجهولة المصدر أو كتب مسمومة تنفث سمومها في الشباب مما يعكر صفو المجتمعات.

٤) يعطي تكييف المستجدات المعاصرة من الناحية الأدبية نماذج حية في احترام الدليل العقلي والنقلي وبيان الحججة، وأدب الحوار مع المخالف في ضوء تحقيق غاية المقصد الشرعي بعيداً عن الأهواء والانتماءات الفكرية أو المذهبية.

٥) تكييف المستجدات المعاصرة وفق المقاصد الشرعية في الجانب الأدبي يعطي نموذجاً حياً لأدب الاختلاف والخلاف، وحرص أهل العلم المخلصين على بيان الحق، بعيداً عن الانتصار للرأي أو المذهب.

سادساً: من الناحية السياسية: ينقل لنا تكييف المستجدات في الجوانب السياسية أثراً وتأثيراً مباشراً، ومن ذلك:

١) يرسم لنا صورة واقعية للحوادث التاريخية التي تمس المجتمع الذي استجدت فيه النازلة، سواء في السلم أو الحرب، مما يساعد المختصين في فهم الواقع ودراسته، ويعينهم على فهم كثير من الأحداث وتأثيراتها على واقع المجتمعات.

٢) يصور لنا الأحكام الشرعية التي يتبناها أصحاب التوجهات السياسية، ويربطونها بالمقاصد الشرعية، بحجج شرعية بعيدة عن التأصيل العلمي المعتدل، لتحقيق مآرب سياسية وفق مرجعية شرعية غير منضبطة مع الواقع المعاصر.

٣) يسهم في الحد من تغول أصحاب الهوى الذين يتسللون خلف ستار المقاصد الشرعية دون إدراك لمآلتها على أمن واستقرار البلاد كأحد المقاصد الشرعية الرئيسة في حفظ الدين، والنفس، والمال، والعرض، والنسل، فتكون نتائجها من

فوضى وتخريب ونهب كارثية على امن البلاد والعباد.

(٤) يكشف عن تأويلات وتفسيرات أصحاب الأجنات المشبوهة التي ترتبط بالتفسيرات المقاصدية الرامية لزعة الأمن والسلام المجتمعي.

سابعاً: من الناحية العلمية: فإن دراسة المستجدات المعاصرة وتكيفاتها يظهر جلياً في الأثر العلمي، وذلك في جوانب عدة، نذكر منها:

(١) التكيف للمستجدات المعاصرة أحد أبواب الاجتهاد التي لا غنى عنها على مر الزمان، ويعد ضرورة شرعية لاستنباط الأحكام الشرعية لما يجد من مستجدات متلاحقة، أو نوازل لم تعرفها عصور مضت، خاصة مع كثرة المقلدين والمرجفين، والمنابر التي تتبناها، لما في المستجدات أحياناً من تركيب أو غموض يكتنف هذه المستجدات في الجوانب الحياتية التي تمس الناس مباشرة، لتؤكد الحاجة لأهل العلم المختصين لبيانها وتأصيلها وفق مقاصدها الشرعية.

(٢) الأثر البليغ الذي تؤصله الإجابات الشرعية في حفظ المسائل والاجتهادات العلمية للعلماء والمجتهدين المخلصين بنصوصها وتأصيلها، واستدلالها الشرعية، لتكون سجلاً متجدداً للفتوى والقضاء، وأحد المراجع المهمة للمهتمين بها من أهل الاختصاص، لا يمكن الاستغناء عنها.

(٣) فتح آفاق جديدة للتجديد والتأصيل العلمي في أبواب الاجتهاد والفتوى على ركائز علمية، لها سوابق مشابهة يمكن استثمارها فيما يستجد من نوازل أو مستجدات على مر الزمان.

(٤) يسهم تكيف المستجدات في الجوانب العلمية في التأكيد على دور العلماء والمجتهدين القائمين على حماية الشريعة من منطلقات وسطية معتدلة تدرك كيف

توازن بين النصوص وتفسيراتها ومقاصد الشريعة فيها، ليكونوا حماة وجبالاً في ظل دعاوى الغلو والتشديد أو الإلحاد والتطرف.

(٥) أن التكييف للمستجدات وفق المقاصد الشرعية، ورغم الخلاف الذي يلازمه، هو في حقيقته دعوة لتجديد الفكر الإسلامي ومواكبة العصر وفق ضوابطه العلمية، وعنوان صريح لصلاحية الفقه والدين الإسلامي لكل زمان ومكان، وهو دعوة صادقة للاجتهاد والنظر واستفراغ الوسع والنهوض بالأمة.

ثامناً: من الناحية التاريخية: يقدم تكييف المستجدات وفق المقاصد الشرعية تاريخياً آثاراً مهمة، منها:

(١) توثيق الأحداث التاريخية للأمة التي جدّت فيها تلك المستجدات، ونزلت بها، وتم الجواب عنها، فتعرف ملابستها وظروفها ومدى ملاءمتها لواقع الأمم حال حدوثها.

(٢) يقدم تكييف المستجدات تاريخياً أحداثاً قد يغفل عنها المؤرخون الذين ينصب اهتمامهم غالباً على الرصد التاريخي دون النظر لآثارها في المجتمعات.

(٣) يؤصل النظر في المستجدات تاريخياً الجوانب الإنسانية والقيم الحضارية التي تميزت بها أو غفلت عنها حقبة تاريخية تركت آثارها على الأفراد والمجتمعات، مما يلزم من اجتهاد جديد يجيب عن المستجدات والشدائد أو النوازل التي نزلت بها، والاستفادة من تأثيراتها السلبية حين النظر في المستجدات المماثلة أو المتشابهة في عصورها المتتالية.

(٤) يرصد النظر في المستجدات تاريخياً الحقب التاريخية التي لحقتها نوازل أو مستجدات ولم تراع تكييفها وفق مقاصد الشريعة فكانت آثارها كارثية على الأفراد والمجتمعات.

أبرز فوائد تكييف المستجدات المعاصرة على حياة الأفراد والمجتمعات:

وجدير بالعناية بعض التعرض لأهم آثار تكييف المستجدات المعاصرة على أمن واستقرار المجتمع، أن نلقي الضوء باختصار على أبرز الفوائد التي يجنيها الأفراد والمجتمعات من اتباع المنهج المقاصدي في تكييف المستجدات المعاصرة، ومن ذلك على سبيل المثال:

(١) أن دراسة وتكييف المستجدات وفق المقاصد الشرعية يبرهن على صدق الإسلام، وصلاحيته لكل زمان ومكان، وأنها الشريعة الخالدة الباقية؛ لأنها الكفيلة بتقديم الحلول الناجعة لكل المشكلات والمعضلات.

(٢) أن تكييف المستجدات وفق المقاصد الشرعية تشهد على تفرّد الإسلام بثروة هائلة من التشريعات، وتنوعها وتكاملها وتاممها، وما اشتمل عليه من قواعد محكمة وعطاء متواصل لا ينضب علمًا وعملاً، دراسةً وتطبيقاً.

(٣) أن بحث ودراسة وتكييف المستجدات المعاصرة يعطي للعلماء والفقهاء والدعاة الاطلاع على الجهود والطرائق التي بذلها الفقهاء والعلماء على مرّ العصور في تكييف المستجدات التي عاصروها، وكيف نجحوا في تكييف المستجدات والمستحدثات في حياة الناس اليومية، وأن الفقه بأصوله، وقواعده، لم يقف يوماً عاجزاً ولا متجمداً في مواجهة تطورات الحياة ومستجداتها.

(٤) أن تكييف المستجدات وفق مقاصد الشريعة يسهم في إيضاح الصورة الكلية، وينقّض الصور المبتورة للإسلام ووصفه بالجمود أو عدم مواكبة تطورات الحياة،

فكريًا واجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وتاريخيًا وأديبًا^(١).

(٥) أن دراسة وتكييف المستجدات المعاصرة وفق مقاصد الشريعة لا شك يسهم في توحيد الكلمة، لأن الإسلام بمقاصده العليا شرع أحكامًا تأمر بحماية تلك المقاصد من "حفظ الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والنسل، والمال، وضمن الضروريات التي يحتاجها الناس في حياتهم، كما ضمن لهم الحاجيات التي من شأنها رفع الحرج عنهم، وهياً لهم سبل التحسينات التي تساعد على تحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة، ورخص لهم عند الحاجة تخفيفاً أو تيسيراً ما يحقق لهم أداء التكليفات وفق مقاصدها.

وأخيراً فقد أوجزت كثيراً في إبراز الآثار والفوائد التي يتأثر بها الأفراد والمجتمعات حال النظر في المستجدات المعاصرة وفق المقاصد الشرعية، فكريًا، ودينيًا، وعلميًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وأديبًا، وسياسيًا، وتاريخيًا، وما زال هناك الكثير من الآثار التي يمكن رصدها واستثمارها، إلا أن ضيق المساحة الممنوحة لنا تحول دون ذلك ولعل ذلك يأتي تفصيله في دراسة موسعة بعون الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين ،،،

(١) انظر: مدخل إلى فقه النوازل، د. عبد الحق حميش، ص ١٥ (بتصرف)

الخاتمة

فإن الحمد لله وحده على ما وفق وهدى، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه، وبعد.

ففي نهاية هذا الإيجاز المتعلق بتكييف القضايا المعاصرة وفق مقاصد الشريعة الغراء وأثره على الأمن والسلام المجتمعي، فيمكن اختصار جملة من النتائج، أبرزها: (١) أن الأخذ بظاهر النصوص لا يعني عدم العدول عن ظاهرها إلا بقرائن ملزمة، لما للنصوص من مقاصد شرعية يجب مراعاتها عند النظر في المستجدات المعاصرة من أهل الاختصاص.

(٢) أن تعدد مناهج النظر في المستجدات المعاصرة، بين التشديد والتيسير، والسلف والخلف، والظاهرية والنصية، لا يعني جمود الشريعة في مواكبة التطورات المعاصرة والنظر فيها وفق مقاصدها الشرعية المعتمدة.

(٣) أن مسالك التطرف في التمسك بمنهج محدد في النظر في المستجدات المعاصرة وفق ظواهر النصوص دون فقهاها، ومن غير الوقوف على مقصد الشرع منها، هو في حقيقته عدم تمرس في الفقه وأصوله، وجهل بأسباب اختلاف الفقهاء، وغياب الفهم عن مدارك الفقهاء في الاستنباط والتوجيه، مما يؤدي إلى إهمال النظر إلى مقاصد الشريعة وغاياتها وأهدافها، والابتعاد كثيرًا عن تعليل الأحكام ومدى ارتباطها بالزمان والمكان والبيئات والمناسبات والأسباب.

(٤) أن التصدر للفتوى في القضايا المعاصرة بناء على مفاهيم منقوصة، أو غير مكتملة أركان الاجتهاد والنظر المقاصدي، ينتج عنه خطر وخلل كبير يؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات في دينها ودنياها، وأمنها واستقرارها.

٥) أن مسيرة التجديد من خلال النظر في المستجدات المعاصرة على مرّ الزمان، ليس بدعة ولا نقصاً في مضامين الشريعة، فالاجتهاد في المستجدات منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم، يؤكد أن الأخذ بمقاصد الشريعة منهج علمي مارس التجديد والاجتهاد منذ بداياتها، فقد كان فقهاء الصحابة رضي الله عنهم يعتمدون في قضائهم وفتواهم النظر إلى ما وراء الأحكام من مصالح وعلل وحكم ومقاصد.

٦) أن العلماء والمجتهدين على مرّ العصور عند في النظر للمستجدات وتكييفاتها لم يغب عنهم مقاصد الشريعة وغاياتها وأهدافها، رغم وفرة النصوص الشرعية الجزئية في كل من القرآن والسنة، فربطوا الجزئيات بالكليات والفروع بالأصول والأحكام بالمقاصد والغايات، وهو المنهج الوسطي المعتدل المنشود.

٧) أن الأمة بجميع طوائفهم وعلى اختلاف مذاهبهم بحاجة ماسة اليوم إلى اعتماد البعد المقاصدي لاستمرار الفقه متجدداً ومتسماً بالمرونة في مواجهة المستجدات المعاصرة، وليكون أحد عوامل تقوية الدور الوسطي في حياة الأمم.

٨) إنَّ النظرة المقاصدية للمستجدات المعاصرة على مرّ العصور أكدت أنها وسطية بين غلاة الظاهرية، وغلاة أهل التأويل، وأنها راعت معاني النصوص والأدلة ومراعية شروطها وضوابطها، فابتعدت عن الشذوذ في منهج الاجتهاد الأصيل.

٩) أن النظرة المقاصدية للمستجدات المعاصرة لها آثار مباشرة على أمن واستقرار البلاد والعباد ورعاية مصالحهم في دينهم ودنياهم، في شتى مجالات الحياة الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأدبية، والسياسية، والنفسية.

ومن أبرز التوصيات المقترحة:

١) أهمية عناية العلماء والفقهاء المعاصرين بوضع ضوابط عامة لمتصديري الفتوى أو

الحديث باسم الإسلام لكيفية معالجة القضايا المعاصرة وفق المنهجية المقاصدية في الاستنباط من النصوص الشرعية، والمراعاة بين المصالح والمقاصد، لتكون اجتهاداتهم وفتواهم في إطار المقاصد الكلية، مواكبة للتطور العلمي والفكري والمنهجي، مناسبة للعصر مع عدم التفريط بثوابت التشريع المعتمدة.

(٢) العمل على إيجاد منهجية علمية وإدارية محكمة في الجوانب الشرعية تسعى بجدية للحد من خطر أصحاب الخلط المتعمد في منهج البحث والاستدلال.

(٣) العمل مع الجهات المختصة على تقنين متصديري وسائل الإعلام المختلفة، على أن يكون المتحدث في فقه القضايا المعاصرة جامعاً بين منهج النص والقواعد، وأن يكون على بينة من الخصائص الجوهرية للمصالح والمقاصد الشرعية التي اعتبرها الشارع الحكيم، مع ملاحظة المصالح في الحضارة المادية المعاصرة، وإدراك خصائص كل منهما، لبيان ما هو مصلحة حقيقية أو مصلحة متوهمة، أو ما كان مفسدة يجب دفعها وعدم مراعاتها.

(٤) دعوة الجامعات في العلوم الإنسانية والأقسام الشرعية والقانونية والدراسات العليا، باستثمار الحاجة الملحة لمنهج الوسطية والاعتدال بالميل بطلاب الدراسات العليا، والباحثين في بُحُوثهم ودراساتهم إلى المستجدات والنوازل المعاصرة في كافة المجالات وتشجيعهم، وتيسير وسائل البحث لهم، لحاجة البلاد والعباد لعلم نافع وتطبيقات صحيحة.

(٥) العمل على جمع متفرقات الأحكام والاستدلالات في القضايا والنوازل المعاصرة، ومراجعتها، وتمحيصها، وتنسيقها، وجعلها كتباً ومراجع علمية محكمة تفيد الباحثين والناس وطلاب العل ورقياً وإلكترونياً.

والحمد لله رب العالمين،،،،

فهرس المراجع والمصادر

- (١) الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج، (المنهاج في أصول الفقه لليضاوي) للشيخ عبد الله بن محمد الصديق الغماري الحسني. وقد حققه الأستاذ سمير طه المجذوب، ونشرته دار عالم الكتب عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- (٢) أبحاث في الاقتصاد المعاصر، د. محمد عبد اللطيف الفرفور، دمشق، دار المعرفة، ط١، ١٩٩١م.
- (٣) رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ودار الفكر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- (٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- (٥) الاجتهاد المقاصدي، نور الدين بن مختار الخادمي، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، ط١ / ١٤١٩هـ، ١٩٨٩م.
- (٦) أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- (٧) الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

- ٨) إعلام الموقعين عن رب العالمين المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- ٩) البرهان في أصول الفقه المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ) المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- ١٠) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع.
- ١١) التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق محمد سل عيون السود، ط: ٢؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ. وط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ١٢) التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، محمد عثمان شبير، ط / ٢ دمشق: دار القلم، ١٤٣٥هـ.
- ١٣) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف، ودار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٤) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

- (١٥) جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد القيوم محمد شفيح البستوي، دار الاعتصام، د.ت.
- (١٦) دور المقاصد في التشريعات المعاصرة، د/ محمد سليم العوا، مطابع المدني القاهرة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م.
- (١٧) رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
- (١٨) الرسالة المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ) المحقق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط/ الأولى، ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م.
- (١٩) روضة الطالبين وعمدة المفتين المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- (٢٠) الشرح الكبير على متن المقنع المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: ٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع.
- (٢١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

(٢٢) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥ هـ) المحقق: د. حمد الكبيسي. أصل الكتاب: رسالة دكتوراة، مطبعة الإرشاد، بغداد الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.

(٢٣) الضوابط الشرعية لبحث القضايا المعاصرة في الرسائل العلمية، مجموعة من الباحثين، بحث مقدم لمؤتمر الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع، والمنعقد بتاريخ ١٩ / ٤ / ٢٠١١ في الجامعة الإسلامية، غزة، دت، دط.

(٢٤) العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، ط: ١؛ الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.

(٢٥) عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ (الشاه ولي الله الدهلوي)، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ت.

(٢٦) علم أصول الفقه و خلاصة تاريخ التشريع، عبد الوهاب خلاف، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، د.ت.

(٢٧) علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

(٢٨) فقه التدين فهماً وتنزيلاً، عمر عبيد حسنة، تقديم/ عبد المجيد النجار، الشاملة الذهبية، د.ت.

(٢٩) فقه الواقع أصول وضوابط، أحمد بوعود، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط ١ / ٢٠٠٦م.

٣٠) الفقيه والمتفقه المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.

٣١) فلسفة الفقه ومقاصد الشريعة، عبد الجبار الرفاعي، دار الهادي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٢) قراءة في علم مقاصد الشريعة، الدكتور علاء الدين زعتري، جامعة الناصر، الشاملة ٢٠١١م.

٣٣) قرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٢٦ / ١٤٠٩هـ.

٣٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسُلطان العلماء (ت ٦٦٠هـ) راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (وصورتها دور عدة مثل: دار الكتب العلمية، بيروت، ودار أم القرى، القاهرة، طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤هـ، ١٩٩١م).

٣٥) كتاب الميزان، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، ط ١ / ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٣٦) كشف القناع عن متن الإقناع المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمي، د.ت. ونشر الشاملة ٢٠١٠م.

٣٧) الكليات، لأيوب بن موسى الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٣٨) لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ.

٣٩) المبسوط، السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م.

٤٠) مجلة البحوث الإسلامية. العدد ٣٥، ١٤٢٨ هـ.

٤١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي. عدد ٣ ج ٢، ١٩٨٧ م.

٤٢) المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر، طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع.

٤٣) محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣ م.

٤٤) مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

٤٥) مدخل إلى فقه النوازل، د. عبد الحق بن أحمد حميش، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة دت، دط.

٤٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان، ١٩٨٧ م.

٤٧) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى المؤلف: مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي (ت ١٢٤٣هـ)، المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

(٤٨)المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، محمد بن عبد الله الزركشي بدر الدين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٤٩)معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، ط:١؛ القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

(٥٠)مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها: د/ علال الفاسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/ الخامسة، ١٩٩٣م.

(٥١)مقاصد الشريعة الإسلامية، محمّد الطاهر ابن عاشور، التونسي (ت ١٣٩٣هـ) المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ط ١ د.ت.

(٥٢)مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، يوسف أحمد محمد البدوي، دار النفائس، ٢٠٠٠م.

(٥٣)المنهج في استنباط أحكام النوازل، الدكتور مسفر بن علي القحطاني، دار الاندلس الخضراء، دار ابن حزم، ١٤٣٨هـ.

(٥٤)الموافقات المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٥٥)الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، دار السلاسل، الكويت، ١٤٠٤/ ١٤٢٧هـ.

(٥٦)نظرية المقاصد عند ابن عاشور، إسماعيل الحسني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٥م.

٥٧) نظرية المقاصد عند الشاطبي، أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي
الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

٥٨) مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق:
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،
المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٥٩) الوسطية في السنة النبوية، د. عقيلة حسين، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠١١م.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث	٥٢٦
مقدمة	٥٢٩
تمهيد التعريف بأبرز المصطلحات	٥٣٢
المبحث الأول : تكييف المستجدات بين التقليد والمعاصرة	٥٣٦
المطلب الأول : نظرة عامة على أبرز مناهج التكييف للمستجدات المعاصرة	٥٣٧
المطلب الثاني : أهمية علم المقاصد في فهم المستجدات المعاصرة	٥٤٤
المبحث الثاني : النظرة المقاصدية للمستجدات وتطبيقاتها المعاصرة	٥٤٨
المطلب الأول : المنهج المقاصدي في تكييف المستجدات ونماذج من تطبيقاتها المعاصرة	٥٤٩
المطلب الثاني : أثر تكييف المستجدات وفق مقاصد الشرع على أمن واستقرار المجتمع	٥٥٥
الخاتمة	٥٦٦
فهرس المراجع والمصادر	٥٦٩
فهرس الموضوعات	٥٧٧

والحمد لله رب العالمين ،،،